

إذا كان الجسر ييسر التّواصل واللقاء بين عنصرين وبين شطّين، فإنّ ما يفعله أبو العبر منافٍ للتّواصل لأنّه يخل بقواعد القول وشروط الكتابة. فهو ينقل على الدّرج ما يسمعه من المازّة، أي أنّه يدوّن أقوالاً ليست مؤهّلة أن تدوّن، إذ المعروف أنّ التدوين لا ينطبق إلّا على الكلام المشهود بقيمته، وليس على الكلام اليومي العابر. فتسجيل ما يدور على ألسنة النّاس بطريقة عفوية كان أبعد شيء عن تفكير القُدّماء. فمن بين شروط «الرواية» أنّ الكلام المنقول لا بدّ وأن يكون مرتبطاً باسم، بشخص يكون في الغالب مشهوراً وصاحب فضل؛ بينما يروي أبو العبر عن أشخاص مغمورين ومجهولي الهوية. ثم إنّ الرواية تقتضي «الإجازة»، بمعنى أنّ الشّخص المروي عنه يجيز نقل كلامه ويأذن في كتابته، بينما يكتب أبو العبر كلام المازّة سرّاً وخفية دون أن يفطنوا إلى مآل كلامهم.

وممّا يزيد في الارتباك أنّ الأقوال التي ينتسخ بعيدة كلّ البعد عن الفصاحة لأنّها بدون شكّ مشحونة بألفاظ وتراكيب عامية. وفوق ذلك فمن الرّاجح أنّ بعض الأقوال بلغة غير العربية. ففي عاصمة كبداد، ملتقى الأجناس والميل، وعلى ممرّ كالجسر، ملتقى البعيد والقريب، لا يبعد أن يلتقط صاحبنا عبارات بلغة أو لغات أجنبية، لاسيما وأنّ الملاحين من بين الأصناف التي تمرّ أمامه. بل إنّ يلتقط أصواتاً لا تمتّ بصلّة إلى لغة التّخاطب، كيفما كانت هذه اللّغة، وأعني الأصوات الصّادرة عن المكارين والموجّهة للحمير والبغال لحثّها على السير.

كل هذا يفضي إلى نصّ تصطدم فيه أقوال مفصولة عن هوية أصحابها وعن صوتهم وسياق مخاطباتهم، نص لا ينتمي إلى نوع أدبيّ معترف به وليس بين أجزائه تناسق أو انسجام. كلام بجوار كلام ومزيج من المواضيع وخليط من الأغراض. وعندما يتشتت النصّ ولا يُعرف أوله من آخره فإنّه يصير، حسب التّعبير الفرنسي، بلا رأس ولا ذنب.

إضافة إلى هذا فإنّ أبا العبر يقطع الدّرج المملوء من الوجهين عرضاً ويلصقه مخالفاً، فتزداد الفوضى ويتفاقم التّشتت. كل الكلمات المكونة للنصّ تظلّ حاضرة